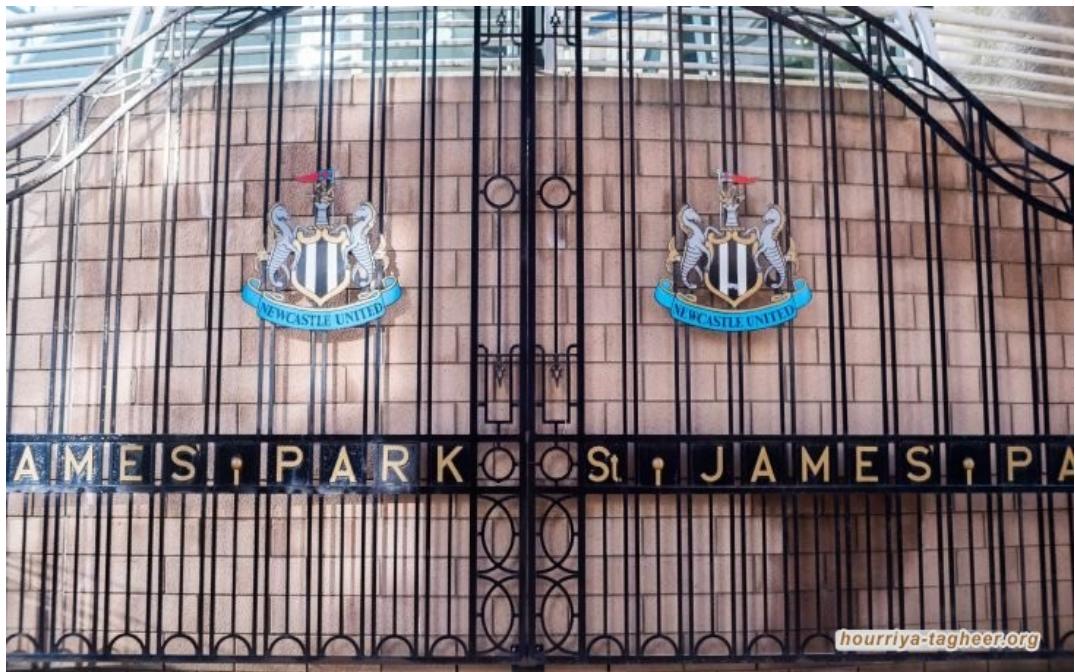


## نواب بريطانيا يحذرون الحكومة من استحواذ السعودية على نيوكاسل



أعرب ستة عشر عضوا في البرلمان البريطاني واللوردات من الأحزاب الممثلة فيه عن قلقهم من أن استحواذ السعودية على نادي نيوكاسل، ليس إلا وسيلة من المملكة لصرف الانتباه عن سجل حقوق الإنسان فيها.

وخطب المجموعة الحكومية للتعبير عن قلقها بشأن خطر "تبني رياضي" باستحواذ السعودية على نيوكاسل.

وقال السياسيون - بمن فيهم زعيم حزب العمال السابق نيل كينوك والنائب المحافظ السير بيتر بوتوملي - إن عملية الاستحواذ بقيمة 300 مليون جنيه إسترليني، ستسمح باستحواذ صندوق الاستثمار العام في السعودية على حصة 80 في المئة في النادي، وهي وسيلة لصرف الأنطوار عن سجل حقوق الإنسان في البلاد.

تشير الرسالة، التي اطلعت عليها صحيفة الإندبندنت، إلى الاتهامات حول تورط نظام آل سعود في مقتل

الصحافي جمال خاشقجي، وسجن نشطاء حقوق الإنسان، واستخدام التجسس عبر الإنترن特، وتورط السعودية في الحرب اليمنية.

وتحث المجموعة، التي تدعمها منظمة الفيفا للأخلاقيات واللوائح، الحكومة على "أخذ زمام المبادرة الفعالة" لمنع "التبني" الرياضي في بريطانيا، وتطوير اختبار أكثر صرامة لتكون الشركات والأنظمة ذات السجل الضعيف في حقوق الإنسان لتكون ملائمة مع الدوري الممتاز.

في الشهر الماضي، قال أوليفر دودن، وزير الإعلام والثقافة والرياضة، إن الحكومة لن تتدخل في الاستحواذ المدعوم من السعودية على نيوكاسل لأنها "مسألة تخص الطرفين المعنيين تماماً"، وإن الحكومة ستترك الدوري الممتاز للقيام بما يحب.

وأضاف أن الحكومة "تدعم جهود التنوع المستمرة التي تبذلها السعودية في إطار استراتيجية رؤية 2030".

من جهته، كشف الرئيس التنفيذي لبطولة الدوري الإنجليزي الممتاز ريتشارد ماسترز أنه "يدرس بشكل كامل" جميع الدعوات لمنع الاستحواذ، وأكد لخدية جنكينز، خطيبة الراحل جمال خاشقجي، أنه "لا يزال متاعطاً للغایة معها".

وأكّدت مدیرة منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، كيت ألين، أن الدوري الإنجليزي الممتاز "يخاطر بأن يصبح أبلهاً" إذا وافق على عملية الاستحواذ، في حين ذكرت مجموعة حقوق الإنسان Fair Square يتم أن يجب السعودية بحكومة مرتبطة كونسورتيوم أي أن على الأدلة من قوية مجموعة هناك" أن استبعاده من ملكية أي نادي في الدوري الإنجليزي الممتاز.

وبالإضافة إلى المخاوف بشأن حقوق الإنسان في السعودية، فقد أثيرت قضية القرصنة البث، حيث تعرض قناة بي أوت كيو بشكل غير قانوني لمباريات - بشكل رئيسي في السعودية - على الرغم من امتلاك بي إن سبورتس ومقرها قطر الحقوق في المنطقة. وزعمت السعودية أن بي أوت كيو مقرها في كوبا وكولومبيا، ولكن تم الكشف لاحقاً عن خدمة بث القرصنة تبث عبر قمر "عربسات"، المملوكة بالأغلبية من قبل الدولة السعودية - وقد تم حذف بي أوت كيو منذ ذلك الحين من عرب سات.

وقد حاولت كل من الفيفا ويويفا والدوري الممتاز والدوري الإسباني اتخاذ إجراءات قانونية ضد بي أوت كيو في السعودية بسبب البث غير القانوني للمباريات.